مقياس التجارة الكترونية

المحاضرة رقم 05

- السنة الثانية ماستر تخصص قانون الأعمال
- قسم الحقوق – كلية الحقوق والعلوم السياسية

د، بركات عماد الدين

- رقم التعريف الجبائي، والعناوين المادية والإلكترونية، ورقم هاتف المورّد الإلكتروني،
- رقم السجل التجاري أو رقم البطاقة المهنية للحرفي،
- طبيعة، وخصائص وأسعار السلع أو الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم،
- حالة توفر السلعة أو الخدمة،
- كيفيات ومصاريف وآجال التسليم،
- الشروط العامة للبيع، لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،
- شروط الضمان التجاري وخدمة ما بعد البيع،

- طريقة حساب السعر، عندما لا يمكن تحديده مسبقا،
- كيفيات وإجراءات الدفع،
- شروط فسخ العقد عند الاقتضاء،
- وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ المعاملة الإلكترونية،
- مدة صلاحية العرض، عند الاقتضاء،
- شروط وآجال العدول، عند الاقتضاء،
- طريقة تأكيد الطلبية،

- موعد التسليم وسعر المنتوج موضوع الطبية المسبقة وكيفيات إلغاء الطلبية المسبقة، عند الاقتضاء،

_ طريقة إرجاع المنتوج أو استبداله أو تعويضه،

_ تكلفة استخدام وسائل الاتصالات الالكترونية عندما تحسب على أساس آخر غير التعريفات المعمول بها.

ب جزاء اخلال المورد بالالتزام بالإعلام

نصت المادة 39 من قانون التجارة الالكترونية على أنه: " في حالة عدم احترام أحكام المادة 10 أو أحكام المادة 13 أعلاه، من طرف المورد الإلكتروني، يمكن المستهلك الالكتروني أن يطلب إبطال العقد، والتعويض عن الضرر الذي لحق به" أي أن المشرع قد منح المستهلك الإلكتروني إمكانية المطالبة بإبطال العقد.

بالإضافة إلى ذلك فقد رتب المشرع غرامة تتراوح من 50.000 دج إلى 500.000 دج على كل مورد إلكتروني خالف التزامه بإعلام المستهلك، أو أخفى عليه أحد العناصر الأساسية اللازمة التي تعرفه على السلعة المنتقاة أو الخدمة التي يقدم على طلبها.

2 التزام المورد الالكتروني بسرية حفظ المعلومات

يقصد بالتزام المحافظة على سرية المعلومات ذلك الالتزام الذي يفرض على المتفاوض في العقد التزام الصمت، بخصوص كل ما يصل إلى علمه أو اكتشفه أثناء التفاوض[1].

إن الالتزام بضمان السرية يلتزم به كل متفاوض الآخر حتى ولو لم يكن ما أفضى به المتفاوض إلى الطرف الآخر من معلومات لا تتمتع بالحماية القانونية أو الاتفاقية، مما يحتم على الأطراف، واجب الامتناع عن إفشاء هذه الأسرار والامتناع عن استغلالها وهذا ما سلم به بعض الفقه على أن المتفاوض يظل ملزما دائما بالمحافظة على الأسرار حتى ولو لم يكن ثمة اتفاق، حيث يعترفون بقيام هذا الالتزام على عائق الطرفين في مرحلة المفاوضات سواء اتفقا عليها صراحة أولا، إذ أن هذا الالتزام تفرضه قواعد حسن النية في التفاوض

جزاء الاخلال بالالتزام بالسرية

المادّة 26 : ينبغي للمورد الإلكتروني الذي يقوم بجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي ويشكل ملفات الزبائن والزبائن المحتملين، ألا يجمع إلا البيانات الضرورية لإبرام المعاملات التجارية. كما يجب عليه :

– الحصول على موافقة المستهلكين الإلكترونيين قبل جمع البيانات،

– ضمان أمن نظم المعلومات وسرية البيانات،

– الالتزام بالأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

يتم تحديد كيفيات تخزين المعطيات ذات الطابع الشخصي وتأمينها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وبعد الفراغ التشريعي الذي عرفته الجزائر في مجال حماية المعطيات الشخصية، صدر أخيرا القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[4]، والذي عرّف في المادة 03/ فقرة 1 منه، المعطيات ذات الطابع الشخصي، بأنها: " كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص مُعَرَّف أو قابل للتعرف عليه والمشار إليه أدناه، 'الشخص المعني' بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية".

التزامات المورد الالكتروني في مرحلة تنفيذ العقد

التزام المورد الالكتروني بضمان التسليم

يعرف التسليم بأنه "عبارة عن وضع الشيء المبيع تحت تصرف المستهلك، بحيث يمكنه من وضع يده عليه والانتفاع به دون عائق"، وعرفته اتفاقية لاهاي بشأن البيع الدولي للبضائع لسنة 1964 في المادة 19 منها، على أنه تخلي البائع عن حيازة المبيع لصالح المشتري بما يتفق مع نص العقد.

كما يتمثل التسليم في عقود الاستهلاك عبر الانترنت في وضع المنتوج تحت تصرف المستهلك بحيث يتمكن من حيازته، والتمتع به دون عائق[1].

ومنه نستنتج أن مفهوم التسليم في عقد البيع الإلكتروني لا يختلف عن مفهوم التسليم في البيع التقليدي، حيث يقتضي الأمر سواء كان المبيع ماديا أو رقميا أن يستجيب لأحكام المادة 367 من القانون المدني الجزائري[2].

يُضاف في هذا الجانب، أن التسليم في التعاقد الإلكتروني يتمتع بخصوصية تتحدد بحسب طبيعة محل التعاقد، لأن ما يُعرض على شبكة الأنترنت قد تكون سلع أو خدمات، وبالتالي تختلف كيفية التسليم لها، فيمكن أن يتصور التسليم المادي بإعتبار أن المحل فيها ذات كيان مادي ملموس، أو تسليما إلكترونيا لأنها ذات كيانات معنوية، ليس لها وجود مادي في الفضاء الخارجي عن البيئة الرقمية. (233)

التزامات المورد الالكتروني فيما يخص التسليم

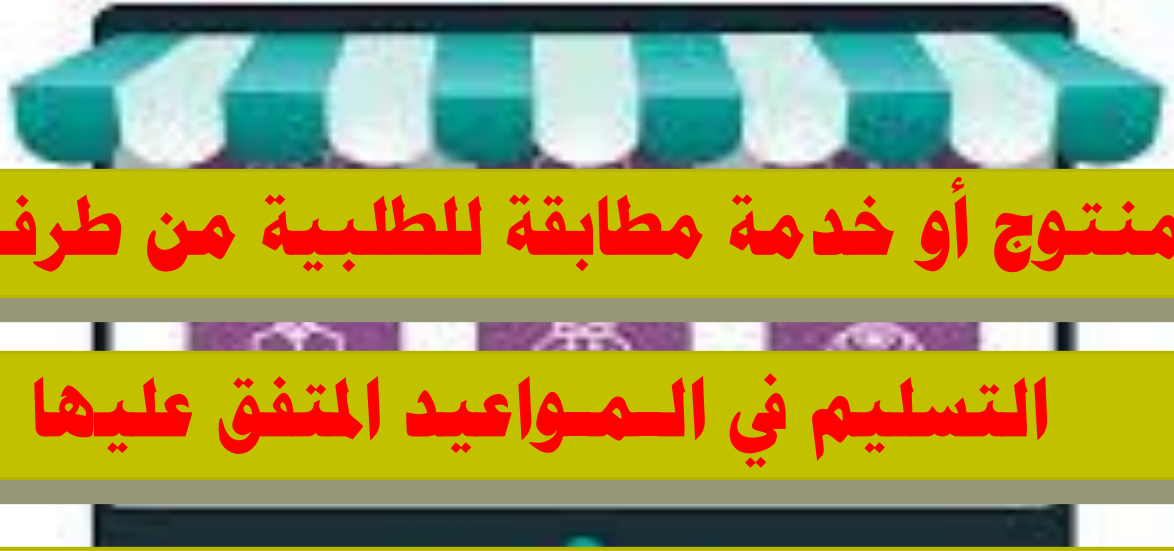

تسليم منتوج أو خدمة مطابقة للطلبية من طرف المستهلك

التسليم في المـواعيد المتفق عليها

توقيع المستهلك لوصل الاستلام عند التسليم

جزاء الاخلال بالالتزام بالتسليم

بالرجوع إلى قانون 18 -05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، نجد أن المشرع الجزائري قد خصص المادتين 21 و22 ضمن أحكام الفصل الخامس المتعلق بواجبات المورد الالكتروني ومسؤولياته، حيث نص في المادة 21 على أنه: "عندما يسلم المورد الالكتروني منتوجا أو خدمة لم يتم طلبها من طرف المستهلك الالكتروني، لا يمكنه المطالبة بدفع الثمن أو مصاريف التسليم".

بينما جاءت 22 تنص على أنه: "في حالة عدم احترام المورد الالكتروني لآجال التسليم، يمكن المستهلك الالكتروني إعادة إرسال المنتوج على حالت في أجل أقصاه أربعة (4) أيام عمل ابتداء من تاريخ التسليم الفعلي للمنتوج، دون المساس بحقه في التعويض عن الضرر.

وفي هذه الحالة، يجب على المورد الالكتروني أن يرجع إلى المستهلك الالكتروني المبلغ المدفوع والنفقات المتعلقة بإعادة إرسال المنتوج، خلال أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلامه المنتوج"[4].